

دبلوماسي مغربي يقود ورش المستقبل

شكيب بنموسي

مهندس النموذج التنموي الجديد

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

من ميزات الديمقراطية المغربية تدبير الصراع سلميا بين الفرقاء السياسيين، كونها وسيلة مثلى لترميز المشاريع والأجندات، وفرصة للتعبير عن الاختلاف. ومن هنا يأتي اختيار لجنة سيكون لها اختصاص إصدار توصيات تستساعد صاحب القرار للبت في نموذج تنموي بديل. وليس بالضرورة أن تحظى بإجماع مطلق بل الحيوية والفعالية تكمن في الإفادة من توجهات الانتقادات بخصوص طبيعة شخصيات اللجنة ومعايير اختيارها لتساهم في إنتاج النموذج.

ولذلك، ويعد إعلان العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطاب رسمي عن فشل النموذج التنموي الحالي والعزم الأكيد على تكليف لجنة خاصة من كفاءات مغربية للانتداب على إعداد نموذج جديد يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية على كافة المستويات، تم استخدام سفير المملكة بباريس شكيب بنموسي وتعيينه رئيسا للجنة واختيار المجموعة التي ستسهر ما يحتاجه هذا المشروع من الألف إلى الياء.

دشنت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أعمالها الاثنين 16 من ديسمبر الجاري، بمقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، ويرغب أعضاؤها خلال مدة مهامها، بالمساهمة في إرساء "نقاش عام وثنائري"، يستند على مصاحبة وسائل الإعلام، بكل أشكالها وتعبيراتها، في مناخ من "الشفافية والانفتاح"، ولهذا تم إنشاء قطب للتواصل داخل اللجنة لتدبير العلاقات مع وسائل الإعلام والاستماع إلى الرأي العام المعبر عنه عبر شبكات التواصل الاجتماعي.



الأمين العام السابق للعدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران لا يخفي عدم إعجاب بلجنة النموذج التنموي، ويقول إن أعضائها لا يمثلون المغاربة عقديا، موضحا أنها تضم أشخاصا من تيار واحد، ولا يوجد فيها توازن

من الأمور الأساسية للمتميز بين الأدوار التي قام بها بنموسي كتنكوقراطي ورجل دولة هي طريقة تعاطيه مع القيود المؤسسية والإكراهات المجتمعية والاقتصادية وكذلك السياق السياسي الذي يتم فيه الاشتغال على مثل هذا المشروع أساسا، لذا أفرزت لنا المساحة ففة من المتابعين تقول بأن اللجنة التي يرأسها شكيب بنموسي، يعوزها الفهم العميق للميدان والشعب الذي ستنتج لأجله توصيات نموذج التنمية، ويؤكد هؤلاء أن نخبة مهندسي مدرسة القنطرة نموذج يجب استبداله لأنهم لا يمثلون نبوغا مهما. فيما تمت ففة ثانية من المحللين والخبراء في السياسة والاقتصاد، هذا الاختيار واعتبرت أن طبيعة الملفات التي ستتكب عليها اللجنة هو المحدد الأساسي لهذا التوجه حتى لا يتم تقويضه من البداية.

مهام محددة

نظرا للعديد من المهمات التي اضطلع بها، اعتبر البعض شكيب بنموسي شخصية مستهلكة كان لا بد من استبدالها بكفاءة أخرى، في تقدير آخر يوصف الرجل بالعقلاني وهذا سيضفي على مهمته جانبا أساسيا من شخصيته، ولهذا اعتبر الخبير الاقتصادي إدريس الفينا، قرار تعيين بنموسي، رئيسا للجنة إعداد نموذج



العاهل المغربي الملك محمد السادس لم يتردد في الإعلان وبشجاعة عن فشل النموذج التنموي الحالي، وتكليف لجنة خاصة من كفاءات مغربية للانتداب على إعداد نموذج جديد.



البعض يعتبر بنموسي شخصية مستهلكة كان لا بد من استبدالها بكفاءة أخرى، وفي تقدير آخر يوصف الرجل بالعقلاني، وهذا سيضفي على مهمته جانبا أساسيا من شخصيته.

المواطنين وتلوث الهواء وجودة التغذية، ويسائل الحكامة على المستوى الوطني والدولي، لكي نصل إلى نوع من التعاقد الاجتماعي الذي يسمح بالعمل على المستقبل. عندما نقول إن النموذج التنموي، كما جاء في الخطاب الملكي، يحتاج إلى تحسين ومراجعة، فلأن العديد من المؤشرات أظهرت أن هناك مشاكل يطرحها. وعندما نقول إن ذلك النموذج أصبح يرسل إشارات سلبية، بل مقلقة، فإن ذلك لا يعني أنه يجب أن نتخلى عن النموذج القائم، لأن ذلك غير ممكن حسبما يرى الاقتصادي إدريس الفينا، لذا فكل ما يمكن القيام به حاليا هو إدخال التعديلات الفعالة على عدة مستويات لرفع فعالية النموذج القائم من خلال تحسين خلق الثروة وتوزيعها بين الطبقات الاجتماعية ومجاليا بشكل أكثر عدالة.

غالبا ما يُنظر إلى رأي السياسي بتوجه نظرا إلى بحثه عن منفعة أنية غارقة في البراغماتية ولا تستشرف المقبل من الظروف والمتغيرات، لكن هذا لا يُلغى الإفادة من موقعه وأدواره داخل المجتمع والمؤسسات. وقد اختلفت آراء السياسيين حول لجنة النموذج التنموي حسب المصلحة والعقيدة، ومن الآراء المتطرفة ما قاله الأمين العام السابق للعدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران الذي أكد أن اللجنة لم ترقه، وأن أعضائها لا يمثلون المغاربة عقديا. موضحا أنها تضم أشخاصا من تيار واحد، ولا يوجد فيها توازن، وأنها "تضم أشخاصا متخصصين في التشكيك في الدين الإسلامي"، وهذا رأي انطباعي في بعضه سياسي في جبهه حيث لم يقدم بدلا متفعا ما جعل المتابعين يستهجنون تصريحه.

وقد نبه الأمين العام لحزب الاستقلال إلى أن تراجع السياسي قد يكون أحد معطلات النموذج التنموي الحالي، بعد أن كان محركا وسندا أساسيا في التنمية، كما هو الشأن خلال تجربة الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي والتناوب التوافقي والمصالحات الكبرى.

وبشكل عملي قدم الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية المعارض، نبيل بنعبدالله، وجهة نظره داعيا إلى ضرورة استمداده الخلاق للإبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والقيمية والثقافية، وإلى وجوب قيامه على خمسة مرتكزات رئيسية هي: جعل الإنسان في قلب العملية التنموية، ونمو اقتصادي سريع ومطرد، وتحسين الحكامة وضمان مناخ مناسب، والبعد القيمي والثقافي والمجتمعي، ثم أساسا الديمقراطية لحمل النموذج التنموي.

لا شك أن النهوض بالمغرب يمر من خلال توفير البنية التحتية والاستثمار المنتج في التصنيع بشكل كبير والتقليص من الفوارق الفئوية والمجالية عبر التوزيع العادل للثروة، وهذا ما يؤمن به بعض المنتهين إلى لجنة النموذج التنموي، والسؤال هو ماذا سيقدّم السياسي كعنصر أساسي في التشريع من خلال مجلس النواب والتنفيذ داخل الحكومة.



بنموسي يقدم النموذج التنموي الجديد باعتباره يشمل كل مجالات التنمية، فهو نموذج ينظر في إنتاج الثروة وإنتاج الشغل، وإنتاج القيمة المضافة، عن طريق المبادرة والمغامرة والإبداع، والعناية بالرأس المال اللامادي، من خدمات اجتماعية وتوزيع للثروة، وتربية وصحة وتشغيل ونقل، مع بحث آليات توزيع الثروة، لتحقيق عدالة اجتماعية

مبادرة قد تحقق الأهداف المرجوة منها. وحتى تلمس ففة عريضة من المتابعين، شدد بنموسي على أن أعضاء اللجنة على دراية واسعة بالمجتمع المغربي وبالقطب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وسترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى نظار العاهل المغربي مع نهاية شهر يونيو 2020، بالإضافة إلى التقارير المرحلية التي تتيح إمكانية تقييم التقدم في إنجاز المهام المنوطة باللجنة.

ماذا يرى السياسيون

مواكبة التحولات الهيكلية التي يشهدها السياق الوطني والدولي، جعلت من المغرب بقر مراجعة نموده معطلات النموذج التنموي الحالي، بعد أن كان محركا وسندا أساسيا في التنمية، كما هو الشأن خلال تجربة الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي والمصالحات الكبرى.

وهو نموذج يقول عنه رئيس اللجنة، يبحث عن اللحمة الاجتماعية التي قوامها رأسمال الثقة، التي بإمكانها أن تحرر الطاقات لكي تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية، وأيضا هو نموذج مستدام يفكر في التغيير المناخي وقلّة الماء والطاقة، وصحة

فلسفة اللجنة كما يراها بنموسي تحرك من خلال مقاربة الذهاب للقاء الطاقات التي يمكن أن تساهم في البحث عن حلول، وإن كانت قد ابتعدت عن قضايا الشأن العام.

تشكيل لجنة النموذج التنموي الجديد غلب عليها الطابع التقني المرتبط بالمجال الاقتصادي في شقيه النظري والعملي، وقد تمثّن عضو اللجنة كريم التازي لو كان تمثّل جمعيات حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة حاضرا بقوة، مستدركا أنه سيبدل ما في جهده لإسراع صوتها. وقد استغرب الكثير من ورود اسم التازي ضمن أعضاء لجنة رسمية، على اعتبار أنه كان معارضا عدما، لكن حسم موافقته بالانضمام إلى هذه اللجنة لإعتبارين "مصادقية" رئيس اللجنة بنموسي و"خطاب الملك". وعندما نستحضر تعليقات المختصين بخصوص لجنة تقويم النموذج التنموي نجد الخبير الاقتصادي إدريس الفينا، يعلق بالقول "اللجنة لها مهمة استراتيجية تتمثل في تحديد نوع الإصلاحات التي يجب إدراجها لتقويم النموذج التنموي الحالي ليصبح أكثر فاعلية".

والسؤال هنا هل يمكن أن يشتغل أعضاء هذه اللجنة بالمجان دون تعويضات؟ هذا ما طرحه عدد من النشطاء وادّوا على مبالغ تقدر بـ 50 مليوناً للعضو الواحد، بمن فيهم الرئيس، لكن بنموسي شدد بقوة على أنها مجرد إشاعات وأن الأعضاء، وهو من ضمنهم، سيعملون بشكل تطوعي ولن تكون لديهم لا أجور ولا تعويضات ولا "تراكم للتعويضات"، وهناك من اعتبر ما يتم ترويجه شبيطة للجنة قبل البدء في أشغالها وتخصيص لأي

أخرى أنها لجنة لها خصوصيتها وليست جمعية عمومية منتخبة. عرف أعضاء اللجنة الخاصة لبلورة للنموذج تنموي جديد بتعدد المشارب والتجارب والخلفيات المعرفية، فهناك من اختبر النظريات الاقتصادية العالمية، ومن تفرس في علم الاجتماع والعلوم السياسية، وتجدد في ذات الشخصية رجل الأعمال والخبير في التكنولوجيا الحديثة وغيرها، وتشمل اللجنة أيضا عناصر احتكت بتجارب خارج المغرب واستطاعت أن تبني لنفسها مسارات عملية وعلمية فذة.

وسيكون لزاما على بنموسي التعاطي مع جل الأفكار التي ستبلورها تلك الشخصيات المختارة منها ما ركز على عضو اللجنة الاقتصادية نورالدين العوفي، في أن التقليص من الفوارق الاجتماعية كطلب مهم في النموذج التنموي الجديد، يستدعي "تعديل الأولويات بالاستثمار في الضروري من التنمية بصفة عامة، ومنه الاستثمار في القدرات، والارتقاء بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى مستوى المزاوجة بين الكفاءة الاقتصادية القائمة على الاستثمار المنتج، وبين العدالة الاجتماعية التي تتطلب التمكن من القدرات".

ويقول متابعون إن من حقنا أن ننقد الشخصيات التي تضمها هذه اللجنة، فهي تخلو، مثلا، من رجال التعليم والبيداغوجيا، ومن رجال التاريخ والجغرافيا والعلاقات الدولية، ومن رجال الأمن في زمن المخاطر، ومن أكاديميين اشتغلوا على التنمية مثل عبدالله ساعف أو الدكتور بوصوف مثلا.. الخ، ولهذا السبب استيق بنموسي مثل هذه الآراء بتأكيد على أن العمل التنموي لا يعني حسب رأيه البحث عن صيغة لتمثيل الجميع، لكنه يسمح عند إنجازاته لكبير عدد من المغاربة بالانخراط فيه، لذلك لن يكون عملا شبيها بعمل مكاتب الدراسات.

إلى جانب تمثيلية العنصر النسوي في اللجنة التي تعكس الدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به المرأة المغربية في مجموعة من المجالات ذات الصلة بمسلسل التنمية في شتى أبعاده، يشتغل على هذا المشروع، أشخاص تم اختيارهم انطلاقا من مساهمهم الأكاديمي، وانخراطهم الاجتماعي، لكن

مواصفات خاصة

في المقابل يرى الكثير من المتابعين للشأن المغربي أن مثل هذه اللجنة تعتبر الية فعالة لبيسط مختلف الخيارات إذا استثمرت المعطيات والمعلومات حول طبيعة المواضيع التي سيشتغل عليها أعضاؤها، وتوسيع مروحة الاستشارات بما يفيد بناء هيكل متماسك من التوصيات يستطيع صاحب القرار الاستفناس به في إخراج نموذج تنموي مغربي يستجيب لتطلعات المرحلة. ومن يعرف كيف يشتغل بنموسي، يعلم أنه لن يخل أبدا بالتزاماته داخل حلقات الزمالة التي نشطت أثناء اشتغال ورشات المشاريع الكبرى وفكرة "دابا" 2007، هكذا حلل الموقف أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، مصطفى الجياوي، ما يعني أن بنموسي استثمر في العناصر التي يعرفها بشكل جيد ويمكن اعتباره انسيقا نحو عدم الشفافية وتكافؤ الفرص، لكن هذا يعني من زاوية

